مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

السلوك البيئي بين المنظومة القيمية والمنظومة القانونية في الجزائر

– قراءة في بعض المؤشرات والإحصائيات –

The environmental behavior between the value system and the legal system in Algeria

-reading on some indicators and statistics -

بن بوزيان محمد[1]*

[1] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر) mohammed.benbouziane@univ-tlemcen.dz

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/28	تاريخ القبول: 2021/05/17	تاريخ النشر: 2021/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

مكانة البيئة في مجتمع ما يمكن أن نتعرف عليها وفق العديد من المؤشرات ولعل من أهمها السلوكيات البيئية للأفراد والمؤسسات الخاصة والرسمية ،ويتم الحكم على هذه السلوكيات بالايجابية أو السلبية وفق معيار محدد يتمثل في منظومة القيم الذي يتبناها هذا المجتمع،ومجتمعنا الجزائري يخضع لنفس هذا المنطق حيث سنحاول في هذا البحث معرفة مدى فعالية عملية الضبط الاجتماعي في توجيه وتحديد الممارسات والسلوكيات البيئية.

اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى على بعض الإحصائيات البيئية وأيضا على بعض المؤشرات والأمثلة المستوحاة من الواقع وأيضا،لنصل في الأخير إلى نتيجة عامة مفادها أن مكانة البيئة في مجتمعنا متواضعة وتحتاج إلى التنمية وإلى تضافر الجهود.

الكلمات المفتاحية: السلوك البيئي ; الضبط الاجتماعي ; الضبط القانوني ; القيم

Abstract :

The status of the environment in a society can be identified according to many indicators, perhaps the most important of which is the environmental behaviors of individuals and private and official institutions. In this research, we will try to find out the effectiveness of the process of social control in directing and defining environmental practices and behaviors.

In our treatment of this issue, we relied primarily on some environmental statistics and also on some indicators and examples inspired by reality, and also, to finally reach a general conclusion that the position of the environment in our society is modest and needs development and concerted efforts.

Keywords:Environmental behavior **;** Law control **;** Social control **;** Value

مقدّمة:

السنوات الأخيرة شهدت تعالي الأصوات التي تدعو إلى وقف التعدي على البيئة وتنادي بضرورة حمايتها والمحافظة عليها،وهذا بعد أن أدرك الإنسان والذي هو المتسبب الأول في المشكلات البيئية المخاطر التي تواجهه وتهدد حياته،فأصبح يتعامل مع الوضع بجدية أكثر،حيث ظهرت المنظمات العالمية للبيئة وبدأت تعقد المؤتمرات والملتقيات الدولية،وسنت القوانين للمحافظة على البيئة من الاعتداءات،ظهرت أيضا تكنولوجيا صديقة للبيئة،نشر الوعي البيئي بمختلف الطرق المتاحة،استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من قبل الجمعيات

والمنظمات البيئية والناشطين والفاعلين للترويج لأفكارهم ومشاريعهم البيئية،من أجل خلق نمط إيجابي من السلوكيات البيئية،هنا نصل إلى التساؤل الذي يطرح نفسه بشدة وهو:ما هي المكانة التي تحظى بها البيئة في مجتمعنا؟ وما هي مستويات الوعي البيئي التي وصلنا إليها؟ وهذا من خلال قراءة وتحليل لبعض الأرقام والإحصائيات الخاصة بالقطاع البيئي في الجزائر

لمعالجة هذا الطرح سنتدرج في هذه الدراسة عبر خطوات منهجية وتحليلية من خلال الغوص في مفهوم الضبط الاجتماعي والوظيفة التي يقوم بها في سبيل حماية البيئة والمحافظة عليها.

المبحث الأول: الضبط الاجتماعي

يعتبر الضبط الاجتماعي عملية وأداة أساسية لإرساء النظام الاجتماعي والمحافظة عليه،من أجل ضمان الديمومة والاستمرارية للحياة الاجتماعية بجودة مقبولة،على أنه هو" مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تقوم بها وسائل الضبط الاجتماعي داخل المجتمع بهدف فرض النظام الاجتماعي والقيم على أفراد المجتمع وحمايتهم من التوجه للانحراف"[1]، ويعرف أيضا " بأنه نوع من الضغط الذي تمارسه الجماعة أو المجتمع على أفراده،من أجل المحافظة على استقرار النظام الاجتماعي،وجعل سلوك الأفراد منسجما مع أنماط السلوك والقواعد والقيم المتعارف عليها اجتماعيا،وتكمن أهميته في كونه أداة للسلطة والرقابة على الأفراد والجماعات، لضبط سلوكهم وتوجيههم توجيها سليما وفق ما هو متفق عليه،ومقاومة السلوكيات المنحرفة والغير السوية التي تظهر في المجتمع بغرض القضاء عليها."[2]. وتختلف وسائل الضبط الاجتماعي من مجتمع لآخر فلكل مجتمع وسائله الخاصة بحسب ظروفه وخصائصه والثقافة السائدة وأيضا درجة التحضر التي وصلها،وتصنف وسائل الضبط إلى صنفين أساسيين هما:

- وسائل تعتمد على النصح والإقناع والتوجيه والتوعية
- وسائل تعتمد على القسر والردع والإجبار

المطلب الأول: وسائل الضبط الاجتماعي بالاعتماد على النصح والإقناع والتوعية

قوة الضغط فيها يكون بحسب طبيعة العلاقة بين الأفراد ودرجة التحضر، وعقابها يكون معنوي أكثر منه مادي على شكل مقاطعة جماعية أو السخرية والتهكم ونظرات الاحتقار، وقد تصل إلى نبذ وزجر كل من تعدى وخرج عن قواعد السلوك المتعارف عليها،ومن أمثلة هذه الوسائل:الدين،العادات والتقاليد،العرف والرأي العام... آخر يميل أكثر إلى التوعية معتمدا في ذلك على نظام الإجازات والمكافئات المعنوية،من خلال استحسان وتأييد الأنماط السلوكية التي تتماشى مع معايير القيم الاجتماعية والقواعد السائدة في المجتمع[3]، ومن هنا يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس وتعزيز هذه القيم في الأفراد منذ مراحل نموهم الأولى،ونبذ السلوكيات الغير سوية والتي لا تتماشى مع قواعد السلوك المتعارف عليها.

ولكي نتوسع في فهم هذا النوع من الضبط الاجتماعي سنتطرق إلى مفهومين أساسيين وهما الوعي البيئي وأبعاده والقيم البيئية.

الفرع الأول:الوعي البيئي

يعرف الوعي البيئي بأنه: "ذلك المفهوم الذي يهتم بتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والمهارات والأحاسيس والاتجاهات البيئية المرغوبة بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم التي يعيشون فيها في إطار تحملهم المسؤولية المنشودة التي تضمن الحفاظ على البيئة من أجل الحياة الحاضرة والمستقبلية. كما يقصد بتنمية الحس البيئي أو التوعية البيئي عملية بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات بيئية لدى الأفراد بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي."[4]

- **أبعاد الوعي البيئي**

ويمكن حصر أبعاد ومؤشرات الوعي البيئي في ثلاث نقاط أساسية:أو مايعرف ب KAB indicators

- التربية البيئية أو المعرفة البيئية.knowledge
- الاتجاه البيئي.Attitude
- السلوك البيئي.Behavior

أ. **التربية البيئية:** التربية البيئية عرفها برنامج الأمم المتحدة على أنها" العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات المناسبة لحل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة. وهي عملية مستمرة وهي "تأخذ بعقل الفرد إلى درجة الوصول به إلى صنع القرارات النابعة عن التعلم وتعمل على ترقية الفهم والمعرفة بالإدراك وليس بالإذعان كما تسهر التربية على تحويل وترجمة الأفكار إلى مقومات سلوكية قابلة للملاحظة كدليل على ثبوت أثر التعلم وتحويله إلى خبرة قابلة للاستثمار في المستقبل والتعبير عنها باتجاهات وفي محصلتها يتكون الوعي البيئي."[5] وعليه فالتربية البيئية هي عملية تنمية الاتجاهات والمفاهيم والقيم والمهارات لدى الأفراد من أجل التعامل السليم والرشيد مع البيئة ومكوناتها،بغرض الوصول إلى تنمية المجتمعات وضمان رفاهية العيش للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

ب. **التوجه البيئي:** الاتجاه هو" استعداد نفسي مسبق،وحالة ذهنية وعقلية للاستجابة الموجبة أو السالبة،إزاء أشخاص أو مواقف أو موضوعات أو قيم قد تصادفهم في حياتهم،ويتكون من جزء معرفي أو إدراكي،وجزء عاطفي انفعالي له علاقة بالمشاعر،والجزء الأخير مرتبط بالفعل والسلوك. إذن فالاتجاهات تعمل كموجهات لسلوك الأفراد،والاتجاه هو" حالة استعداد عقلي كونته التجارب أو الظروف التي مرت بالفرد في الماضي،ويرتبط الاتجاه بتأهب الفرد واستعداده لأن يتأثر بمثير ما في موقف من المواقف فيتصرف تصرفا معينا،ويمكن تعريف الاتجاه أيضا بأنه عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو موقف أو رموز في البيئة التي تستشير هذه الاستجابة"[6]، وهو الحالة النفسية القائمة وراء رأي الشخص أو اعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين من خلال رفضه لهذا الموضوع أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول ويحمل كل شخص نوعين من الاتجاهات هما:الاتجاهات الخاصة أو الشخصية، والاتجاهات العامة أو الاجتماعية. والاتجاه العام: يكون نتيجة لاتفاق الجماهير على شيء معين يرون فيه صيانة لهم ولتقاليدهم أو دفاعا عن معتقداتهم ومحافظة على تراثهم الحضاري ونحو ذلك."[7]

ج. **السلوك البيئي**: لفهم العلاقة بين البيئة والإنسان يتوجب علينا أن نفهم السلوك الإنساني ومحدداته.

التعريف البسيط للسلوك هو كل عمل أو نشاط يقوم به الفرد من أعمال جسمية الظاهرة والباطنية إلى العمليات الفيزيولوجية والنشاط العاطفي والعقلي.والسلوك إما أن يكون:

*سلوك ظاهري:ملاحظ مباشرة من قبل الآخرين ويدعى بالسلوك الموضوعي.

*سلوك داخلي:غير ظاهر لا يمكن رؤيته لكن أحيانا يستدل عليه من خلال النتائج المحققة عنه ويدعى ذاتي.

كما يقسم أيضا السلوك إلى سلوك فطري أو مكتسب،أو يقسم أيضا إلى سلوك شعوري أو لا شعوري أو السلوك المرضي والسلوك السوي[8]

وعليه **فالسلوك البيئي**"هو محصلة للبعدين السابقين التربية البيئية والاتجاه بل إنه منبثق من معرفة الفرد الواعية وإحساسه العميق بقضايا البيئة ومشكلاتها ومسؤوليته الشخصية نحو علاجها كحوصلة نهائية لمعادلة متغيراتها المعرفة، الاتجاه، السلوك."[9]

نستنتج مما سبق أن الوعي البيئي يتطلب تحقيق هده المعادلة وإسقاطها على أرض الواقع حتى نلمس نتائجها على البيئة والمجتمع،وذلك بمساهمة مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، المسجد الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام المختلفة وغيرها... وتتميز هذه العملية بالاستمرار والديمومة.

الفرع الثاني: القيم البيئية

أ. المفهوم:

يوجد العديد من التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم القيمة وهذا راجع أساسا إلى التعدد والاختلاف في الاختصاصات،فهناك التعريف النفسي للقيمة والتعريف الفلسفي والأنثروبولوجي، وما يهمنا في هذه الدراسة هو التعريف الاجتماعي للقيمة، حيث يعرف علم الاجتماع القيمة بأنها" مجموعة من المبادئ والضوابط السلوكية والأخلاقية تحدد تصرفات الأفراد والجماعات ضمن مسارات معينة، إذ تصب في قالب ينسجم مع العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع.وهي أيضا اتخاذ قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما،ويتم ذلك بناءا على نظام معقد من المعايير والمبادئ،وهذا يبين أن القيمة ليست تفضيلا ذاتيا أو شخصيا،وإنما هي نابعة من البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد"[10]، فهي نوع من النظم والمعايير الأخلاقية والسلوكية والتي على أساسها تقوم عملية التفاعل الاجتماعي.

ومن الملاحظ في التعريفات أن هناك من يرى أن القيمة هي عبارة عن مقياس ومعيار يحكم من خلالها الأفراد على الناس أو الأغراض أو الأفعال أو المواقف، (بأنها جيدة وقيمة ومرغوبة،أو العكس من ذلك بأنها سيئة ومن غير قيمة ومنبوذة.) ونجد أيضا تعريفات تربط بين القيمة وبين ما يفضله الفرد ويختاره،فالميل وتفضيل سلوك معين عن غيره من أنماط السلوك الأخرى راجع لاعتقاد الفرد بأن هذا الاختيار يحقق له لذة ويلبي احتياجاته أو يدفع عنه الألم والصعوبات التي تواجهه،نستنتج مما سبق أن القيم تعتبر من محددات السلوك لدى الأفراد.

تجدر الإشارة إلى عامل التغير والثبات في القيم،"فالقيم المتغيرة هي ما قد يجمع عليه مجموعة من الأفراد أو الرأي العام،حول موضوع معين أو شخص أو موقف،وقد تتغير بتغير العوامل المحيطة بالموضوع أو تغير الزمان والمكان،أما القيم الثابتة فهي التي يتم دسترتها داخل المجتمع وتصبح من الثوابت وتدخل في إطار العرف والعادات والتقاليد"[11] وكإضافة لهذا فالقيم التي تتميز بنوع من الثبات النسبي أو الكلي هي التي يكون مصدرها ديني،وتعتمد في مرجعيتها على الدين أو العرف،فمثلا في ديننا الإسلام أكل لحم الخنزير حرام فهده القيمة هي ثابتة لم تتغير منذ أن أنزل الله القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا.

بناءا على ما تقدم وبناءا على تعريفات السابقة للقيمة يمكننا الآن تقديم تعريف للقيم البيئية كالتالي: فهي الأحكام التي يصدرها الفرد سواء بالتفضيل أو عدم التفضيل أو بالسلب أو الإيجاب لموضوع يهم البيئة، والتي على أساسها يقوم بالاختيار بين أنماط السلوك الذي يتلائم مع الموقف أو الموضوع البيئي، بحيث يكون هذا السلوك صديقا للبيئة،إما بتبني سلوكيات جديدة تساهم في المحافظة على البيئة وحمايتها،أو في الإقلاع والتوقف عن سلوكيات كانت تسبب أضرارا للبيئة،معتمدا في ذلك على معارفه وخبراته التي اكتسبها من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.وتختلف وتتغير أهمية القيم البيئية ودرجتها في سلم القيم لدى الفرد أو المجتمع،على حسب مستوى الوعي البيئي السائد داخل المجتمع،ومدى أدراك ووعي الأفراد بالقضايا البيئية التي أصبحت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي.

ب. الخصائص:

للقيم مجموعة من الخصائص سنختصرها في خمسة نقاط وسنحاول إسقاطها وربطها بموضوع البيئة[12]

الذاتية: ومعنى ذلك أن الأفكار والأشخاص والأشياء حيادية،وأن الفرد من خلال تنشئته الاجتماعية يعطيها قيمة،أي أن للقيمة عنصران الأول داخلي وتجريدي يتضمن الحكم القيمي،والعنصر الثاني المشخص وهو خارجي ويتضمن السلوك أو الفعل الذي ينتج عن الحكم القيمي،فالمجتمع يضع المعايير التي على أساسها يحدد ما هو مرغوب ومطلوب وما هو مرفوض وغير مقبول،ويتبع هذا بمرحلة الجزاء والتقدير الذاتي والاجتماعي أو العقاب وعدم تقبل المجتمع للسلوك الصادر عن الفرد،وبهذا فالقيم البيئية يكتسبها الفرد منذ نعومة أظافره وعبر مراحل نموه ولهذا هي شخصية وذاتية،حيث تختلف التنشئة الاجتماعية بين الأفراد ومدى قدرة مؤسسات التربية على غرس القيم البيئية وجعلها في سلم الأولويات وتوجها عاما داخل المجتمع.

النسبية: ونعني بنسبية القيم أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والإنسان المتبني لها ومصدر هده القيم. وتقسم إلى قسمين:

***النسبية المكانية المعيارية:** تختلف القيم باختلاف ثقافات المجتمعات،وقد تختلف في المجتمع الواحد على حسب ثقافاته الفرعية،هذه الخاصية المعيارية تجعل ما هو عادي في مجتمع غير عادي في مجتمع آخر،فالأحكام القيمية تنتقل من النقيض إلى النقيض أو تكون في مدرج للاستحسان والاستهجان.فصلاحية القيم تكون ضمن المجتمع والثقافة التي ينتمي إليها الفرد بدون أن ننسى وجود قيم تتسم بالعالمية مثل قيمة التعاون . فمثلا (نجد أن رمي أعقاب السيجارة أو علب المأكولات والحلويات بطريقة عشوائية وفي غير مكانها سلوكا عاديا في مجتمعنا

خاصة،في حين يعد نفس السلوك والتصرف مرفوضا ويضع صاحبه في خانة الاستهجان الاجتماعي وقد تحرر ضده مخالفة لإضراره بالبيئة في مجتمع متقدم مثل سويسرا مثلا.)

***النسبية الزمانية**:ترتبط القيم بالتطور التاريخي للمجتمعات فما كان مقبولا في مرحلة معينة يصبح غير مقبول في مرحلة أخرى والعكس صحيح،من جهة أخرى تتغير القيم لدى الفرد بانتقاله من فئة عمرية إلى أخرى،فما هو عادي في مرحلة الشباب قد يصبح مرفوض في مرحلة الكهولة.فمثلا(وفي زمن غير بعيد كان عمل المرأة مرفوض اجتماعيا وكان ينظر لها وإلى من سمح لها بالعمل نظرة استهجان،أما في عصرنا الحالي فأصبح عمل المرأة ضمن الشروط التي يضعها الرجل عند إقباله على الزواج واختيار شريكة حياته.)مثال آخر في وقت ليس بالبعيد كان عادي جدا التدخين في الأماكن العمومية أما حاليا فهو ممنوع وتوجد أماكن تطبق هذه التعليمة بصرامة.

التراتبية أو المتدرجة: وهي أن القيم تنتظم في سلم قيمي متغير ومتفاعل،حيث ترتب القيم عند الفرد ترتيبا هرميا تهيمن فيه بعض القيم على بعضها الآخر،فالقيم المسيطرة لها درجة كبرى من الأهمية وهي تأتي في قمة الهرم القيمي،كما أن للفرد قيما أخرى تكون أقل أهمية هذا ما يشكل لديه سلما متدرجا من القيم،وتظهر هذه القيم من خلال التفاعلات اليومية والمواقف التي يتعرض لها الفرد هنا يظهر التصارع بين القيم ويقوم بالاختيار والتفضيل بينها على حسب أهميتها والنتائج المترتبة على تبنيها.إمكانية التغير في بناء القيم،إذ إنها لا تتخذ مرتبة ثابتة لا تتغير لدى الفرد على سلم القيم الخاص به بل ترتفع وتنخفض وتتقدم وتتراجع فيما بينها وقد يتبنى قيما جديدة ويلغي أخرى،وهذا راجع للعوامل البيئية والتربوية والخبرات والنضج والوعي وغيرها جميعها تؤثر في مدى فهم الفرد وإدراكه لمنظومة القيم،وكلما زاد الوعي والإدراك والنضج زاد من قدرته على حسن ترتيب القيم وتنظيمها.

مثال:تطغى القيم الاقتصادية لدى التجار في الأسواق على حساب القيم البيئية والقيم الجمالية،إذ نجده يعطي الأهمية للدخل المادي ولا يراعي في سلوكياته بأن يترك مكانه نظيف كما وجده أول مرة.فالتجار يخلفون ورائهم كما هائلا من النفايات في منظر يبعث على الاشمئزاز والحسرة.

ج. تصنيف القيم

تعدد التصنيفات الخاصة بالقيم يرجع أساسا إلى تعدد التعريفات والاختصاصات التي تناولت مفهوم القيمة، والمعايير التي على أساسها وضعت هذه التصنيفات، سنتطرق إلى تصنيف واحد فقط من ضمن التصنيفات الموجودة في المراجع وهذا لاقترابه من أهداف الدراسة.**وهو تصنيفها على أساس الشدة**، فشدة القيمة لها علاقة بدرجة الالتزام التي تفرضها على الفرد، وبالجزاء أو العقاب الذي توقعه على من يخالف القيمة وتقسم إلى:[13]

- **القيم الملزمة**:هي القيم التي تتعلق بالمصلحة العامة،وتتصل اتصالا وثيقا بالمبادئ التي تساعد على تحقيق الأنماط السلوكية المرغوبة،يلزم المجتمع أفراده بها إما بقوة الرأي العام أو العرف أو القوانين،وتبيان العقاب والجزاء المادي والمعنوي لكل من يعتدي على هذه القيم.ومن أمثلتها(القيم المتعلقة بالمعتقدات الدينية،أو تلك الخاصة بعدم صيد الحيوانات في موسم تزاوجها.)

- **القيم التفضيلية**:وهي القيم التي يشجع فيها المجتمع أفراده على التمسك بها ولكن لا يلزمهم بها ولا يقع الجزاء أو العقاب الصارم على من لا يمتثل لها،بل إن جزاءها وعقابها يكون معنوي وضمني،للأفراد الذين يلتزمون بها أو يخرجون عليها(مثل العمل التطوعي لفائدة البيئة أو مساعدة الآخرين.)

- **القيم المثالية**: وهي القيم التي يرى الناس أنه من المستحيل تحقيقها بصورة كاملة،وهي تتجه نحو المثل العليا والسامية،والتي هي توجه الأفراد نحو تبني أنماط سلوكية مثلى قدر المستطاع. (كأن يقوم شخص بحفر بئر في أرض جافة ليستفيد من مائه الإنسان والحيوان والنبات).

ت. أهمية القيم بالنسبة للمجتمع

القيم تحفظ للمجتمع بقاؤه واستمرار يته ويشهد التاريخ على ذلك حيث أن قوة وضعف الدول والمجتمعات لا يتحدد بالمقومات المادية فقط،بل إن بقاءها واستمرارية وجودها مرهون بما تمتلكه من المعايير القيم والأخلاق،فهي ركيزة أساسية تساهم في تطور المجتمعات وتقدمها أو العكس،فتبني القيم السلبية وانتشار الانحلال الأخلاقي يؤدي إلى ضعف الدولة والمجتمع وانحداره،وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته عند حديثه عن مراحل تطور الدولة،فبالإضافة إلى القوة المادية فتبني القيم الايجابية كالتعاون والتفاني في العمل يزيد من تماسك المجتمع وفي قوة الدولة،في المقابل عند انتشار القيم السلبية والانحلال الأخلاقي وانصراف الناس إلى الترف والمجون سيؤدي هذا بلا شك إلى انهيارها وسقوطها.وقد أوضح الله تعالى هذه الحقيقة في العديد من الآيات في القرآن الكريم إذ أهلك القرى بمن فيها بعد أن انتشر فيها الفساد والانحلال الأخلاقي والاجتماعي **[ولو أن أهل القرى أمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون]** سورة الأعراف الآية 96

كما نستحضر أيضا قول الشاعر أحمد شوقي في تبيان دور القيم الأخلاقية في الحفاظ على الأمم والمجتمعات:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت * فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا**

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم * فأقم عليهم مأتما وعويلا**

صلاح أمرك للأخلاق مرجعه * فقوم النفس بالأخلاق تستقم**

كل هذا يجعلنا ندرك الدور الكبير والهام الذي تلعبه القيم في الحفاظ على المجتمعات وضمان بقاءها واستمراريتها. فالقيم الاجتماعية التي يتبناها أغلبية أفراد المجتمع،تجعل منها ذرعا وحارس في مواجهة السلوكيات المنحرفة والغير أخلاقية،حيث تصبح من عوامل الضبط الاجتماعي،فمثلا نجد الفرد عندما يهم بالقيام بسلوك أو تصرف يعرف مسبقا أنه مرفوض اجتماعيا،ينعزل أو يختبئ حتى لا يراه باقي أفراد المجتمع كالرشوة،أو شرب الخمر،الزنا،الغش وما إلى ذلك من سلوكيات يرفضها المجتمع.

المناقشة

بناءا على ما تم عرضه من مفاهيم نجد أن مهمة نشر الوعي البيئي وتنميته وإرساء القيم البيئية وجعلها معيارا لسلوك الأفراد وتفاعلاتهم اليومية داخل المجتمع هي مهمة يشترك في تحقيقها جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والتي تعتبر العمود الفقري للمجتمع ولها دور بارز في تفعيل عملية

الضبط الاجتماعي فيما يخص السلوك البيئي،إلا أن هذا الدور لا يزال محصور في الجانب النظري ولم يرقي بعد إلى المستوى الانفعالي أو التطبيقي فعلى سبيل المثال لا الحصر فالمنهاج التربوي في جميع الأطوار التعليمية مليء بالمواد والبرامج التي تحث على حماية البيئة والمحافظة عليها إلا أن سلوكيات التلاميذ تعدل على فشل هذه البرامج،فالتلميذ في آخر السنة يقوم بتمزيق الكراريس والدفاتر و رميها على أبواب المؤسسات التعليمية،كما يمكن لمن يريد أن يبحث أكثر في هذا الموضوع أن يقوم بمقابلات مع عمال النظافة في المؤسسات التعليمية ليقف أكثر على واقع هذه الظاهرة وعلى مدى جدوى هذه البرامج التعليمية.

مثال آخر شاهد على عدم فعالية عملية الضبط الاجتماعي في شقها الخاص بالتوعية البيئية،هو الحراك الشعبي في الجزائر منذ 22 فيفري 2019 والذي يطالب بالتغيير في النظام،لاحظت أنا شخصيا كما لاحظ الكثيرون أن جموع المتظاهرين يخلفون ورائهم وعلى طول المسار الذي يسلكونه حجم معتبر من النفايات،وهنا أيضا ومن خلال الملاحظة تظهر فئة قليلة ذات حس بيئي وعلى مستوى عالي من الوعي البيئي تقوم بجمع هذه المخلفات، وهذا يدل على أن البيئة ليست ضمن اهتمامات أو أولويات هذه الجموع التي تطالب بالتغيير.

بالعودة إلى العنصر أساسي من هذه الدراسة وهو الأرقام والإحصائيات سنتوقف عند عدد المنظمات والجمعيات البيئية في الجزائر وتجدر الإشارة إلا أننا لم نتمكن من الحصول على آخر الإحصائيات إلا أنه يمكن الاعتماد على إحصائيات 2012 والتي بلغت 2137[14]، وبدون شك وفي 2021 يكون عددها أكثر بكثير ،بدون أن نحتسب الجمعيات الأخرى المدنية والرياضية والثقافية وغيرها التي ولا بد تملك قسم خاص بالمجال البيئي،فمن يلاحظ الوضع البيئي المحلي الذي يوصف بالكارثي فحتما سيتساءل عن جدوى هذه الجمعيات وعن الوظيفة التي تقوم بها فهي غائبة عن الواقع وعن مواقع التواصل الاجتماعي بحكم أننا تفقدنا صفحاتها عبر هذه المواقع فهي غير مفعلة كما حاولنا الاتصال بها فلا ترد باستثناء البعض منها التي تنشط بصفة دائمة فيحين ما تبقى تنشط في المناسبات فقط،فعلى الرغم من المهمات المسندة إليها والصلاحيات التي تملكها إلا أن المجتمع لا يستفيد منها،فهي تعتبر من المؤسسات الاجتماعية المهمة والتي يعول عليها كثيرا لتنمية المجال البيئي وفي حماية البيئة والمحافظة عليها،وعليه نبقي هذا التساؤل مفتوح للإجابة عليه أو لتدارك هذا الوضع.

مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها وظيفة جد مهمة وهي زرع وتعزيز القيم الايجابية لدى الأفراد،من الناحية النظرية بتوفير المعرفة ومن الناحية السلوكية بتلقينهم المهارات التي يحتاجونها في تفاعلاتهم اليومية،لدى يجب عليها أن تقوم بهذه الوظيفة على أكمل وجه.

الخلاصة

عملية الضبط الاجتماعي بالاعتماد على التوعية تعتبر غير مجدية بالقدر المطلوب خاصة إذا ما تعلق الأمر بموضوع مثل حماية البيئة والمحافظة عليها.

المطلب الثاني: وسائل الضبط الاجتماعي بالاعتماد على وسائل القسر والردع والإجبار.

وهي تعتمد في فرض النظام وجعل الأفراد يمتثلون للقواعد العامة المتعارف عليها على الردع والإجبار القوة من خلال مؤسسات الدولة مثل:الشرطة،أجهزة العدالة والرقابة،المؤسسات العقابية وغيرها من المؤسسات التي تسعى لمراقبة سلوكيات الأفراد والجماعات وضبطها،وعقابها يكون ماديا أكثر منه معنوي.

الفرع الأول: عرض دراسة سابقة حول القانون البيئي في الجزائر

لزيادة الفهم والإدراك لهذه الجزئية من البحث سنعرض دراسة سابقة حول المنظومة القانونية للبيئة، والتي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه معنونة ب الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر لصاحبها وناس يحي عن جامعة تلمسان سنة2007[15]، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة البيئة في القانون الجزائري مع توضيح أهم الآليات القانونية التي تعمل على حماية البيئة. فالرسوم الإيكولوجية تعد وسيلة فعالة لمكافحة التلوث في الدول السائرة في طريق النمو، إذ يعتبر الفقه أن ضعف تدخل أجهزتها البيئية يعود غلى نقص الموارد المالية المخصصة ضمن ميزانيتها لمكافحة التلوث والتي يمكن تعويضها بحصيلة الرسوم على النشاطات الملوثة للبيئة والنفايات لتغطية نفقات مكافحة التلوث وبالتالي لا تتحول النفقات البيئية إلى أعباء إضافية تأثر على أوجه الإنفاق الأخرى.

أشارت الدراسة إلى أن الجرائم البيئية لها ركنين لإثباتها وهما:

*الركن المادي في الجرائم البيئية يتمثل في السلوك الإجرامي ويكون السلوك إيجابيا من خلال القيام بالفعل،أو أن يكون سلوكا سلبيا كالامتناع عن القيام بفعل معين،وبغض النظر عن وقوع الضرر أو لا .

*الركن المعنوي: ينقسم إلى قسمين القصد الجنائي والخطأ. ويشمل الخطأ الموجب للعقاب الفعل العمدي أو الفعل الغير العمدي.

الجانب الاجتماعي في الشق القانوني: يهدف قانون العقوبات من خلال السياسة العقابية المنتهجة إلى التعبير عما يستهجنه ويرفضه المجتمع من تصرفات وأفعال تمس بذات الإنسان وبماله أو بكرامته أو بعرضه أو ما يمس بصفة عامة بالسكينة والأمن العام. ونظرا لوجود ارتباط قوي بين درجة استهجان المجتمع للفعل المجرم وتطبيق القانون فإن فعالية القواعد الجنائية البيئية تتوقف، بالإضافة إلى وجود صرامة وحزم ضبطي في تطبيقها على أسباب اجتماعية قبل أن تكون قانونية،لأن الطابع الردعي للقواعد الجنائية يتماشى مع درجة الاستهجان والرفض والاستنكار الاجتماعي لفعل ما. فكلما كانت درجة الرفض الاجتماعي لفعل أو سلوك ما كبيرة وتمثل سخطا واستنكارا شديد من قبل أفراد المجتمع كلما كانت استجابة المشرع قوية ورادعة لهذه الأفعال مخافة حدوث فوضى واضطرابات وعكس ذلك كلما كان الفعل مقبولا ومألوفا كلما كان الردع هزيلا أو منعدما ولو حرصت السلطات الضبطية على تطبيقها.هذا الأساس الاجتماعي لتحديد فعالية النظام العقابي يدفعنا إلى محاولة تطبيقه على السياسة العقابية البيئية في الجزائر. لننطلق أولا من طبيعة التصرفات والأعمال الضارة بالبيئة في الجزائر. لنجد طائفتين:

*الطائفة الأولى: تشمل النشاطات الصناعية والزراعية والخدماتية والتعمير،وهي التي تساهم بالقسط الأوفر في التدهور البيئي لمختلف الأوساط البيئية بصفة دورية ومتجددة وهي نشاطات مطلوبة.

*الطائفة الثانية: وتشمل جملة السلوكيات والتصرفات الفردية الواعية واللاواعية الضارة بالبيئة التي يقوم بها كل فرد – المستهلك–والتي تتسم بالديمومة والاستمرار، ولا تقل آثارها الضارة عن الأولى. ويكاد يكون الاستهجان حول هذه السلوكيات منعدم أو غير معروف نتيجة غياب دراسات اجتماعية متخصصة ونتيجة لغياب برامج متكاملة ومستمرة للتحسيس والتوعية والإعلام البيئي والتربية البيئية،فعلى سبيل المثال يعد الصيد في غير أوقاته وجمع بيض الطيور وأفراخها عملا غير مستهجنا،كذا رمي النفايات في غير مكانها وتناثرها في كل الأوساط الطبيعية. كما يؤثر الوعي البيئي العام أو درجة الاستهجان بصورة مباشرة على تطور النزاع البيئي، إذ أن فقر القضاء الوطني للأحكام الجزائية تدين التلوث ويعود أساسا لقلة الدعاوي أو الشكاوى الموجهة ضد المخالفات البيئية، لذا يجب تفسير عدم ازدهار المنازعات البيئية إلى عدم الاهتمام أو الاكتراث بالمخالفات البيئية وليس مرده غلى عدم وجود مخالفات أو اعتداءات ضد البيئة وعدم وجود نصوص وهيئات قضائية تسهر على تطبيق القانون. وكتعقيب منا على ما جاءت به الدراسة نجد أن القانون البيئي في الجزائر غير مفعل،وهذا راجع لكون المجتمع الجزائري لا يستهجن أو يستنكر السلوكيات السلبية الضارة بالبيئة،ولا يقوم بتقديم الشكاوى لدى المجلس القضائي الخاصة بالاعتداء على البيئة سواء من الأفراد أو الجمعيات،وهذا ما توصلنا إليه سابقا كون أن عملية الضبط الاجتماعي لسلوك البيئي من خلال التوعية والتوجيه ليست لها جدوى إلا في بعض الأماكن أو المناطق التي يحرص أصحابها على حماية البيئة والمحافظة عليها. وما يدعم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي الإحصائيات التي تحصلنا من طرف مديرية الأمن ألولائي لتلمسان قسم الشرطة البيئية.

الفرع الثاني: الإحصائيات الخاصة بتدخلات الشرطة البيئية

الإحصائيات تخص عدد التدخلات التي قامت بها الشرطة البيئية إلى غاية شهر سبتمبر سنة 2019 مع الإشارة للسند القانوني الخاص بها،وهي على الشكل التالي:

الجدول رقم 01: يمثل التدخلات الخاصة بتطهير الطريق العام

السند القانوني:المنشور الوزاري رقم 2233 بتاريخ 2012/12/05

التعيين	عدد التدخلات المنجزة	الاشخاص المحولون إلى مقر الشرطة	عدد الملفات الحالة على العدالة	المحجوزات
التجارة الغير شرعية	211	132	104	98
الحظائر الغير شرعية	03	03	0	0
إقلاق راحة السكان م442 ق ع	29	29	15	29
المجموع	243	164	119	127

الجدول رقم 02: يمثل التدخلات الخاصة بالنفايات

السند القانوني: قاون رقم19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها–قانون العقوبات

نوع الجريمة	المادة	عدد التدخلات	التقارير المرسلة إلى العدالة
رمي وإهمال النفايات المنزلية أو رفض استعمال نظام النفايات المعد من طرف الهيئات المعنية	55	02	02
رمي وإهمال النفايات التجارية أو رفض استعمال نظام النفايات المعد من طرف الهيئات المعنية	56	01	01
أيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لذلك	64	01	01
إعاقة الطريق العام بوضع أو ترك فيها دون ضرورة مواد أو أشياء كيفما كانت من شأنها أن تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون	444 مكرر ق.ع	95	91
إلقاء أو وضع في الطريق العمومي أقدار أو كناسات أو مياه قدرة أو أية مواد أخرى يؤدي سقوطها إلى إحداث ضرر أو تتصاعد منها روائح ضارة بالصحة أو كريهة	462 ق.ع	08	08
المفرغات الغير الشرعية والنقاط السوداء المبلغ عنها للسلطات المحلية(مفرغات غير شرعية–مخلفات ورشات البناء)		04	09
المجموع		111	112

الجدول رقم 03: يمثل التدخلات الخاصة بالنظافة والصحة العمومية وبالمياه وحماية المساحات الخضراء

السند القانوني:– قانون رقم 08/88 المؤرخ في 1988/01/16 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية.

– قانون رقم 12/05 المؤرخ في 2005/08/04 المتضمن قانون المياه.

– قانون رقم 07/06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

نوع الجريمة	المادة	عدد التدخلات	التقارير المرسلة إلى القضاء
الذبح خارج الذابح	88	03	03
انعدام النظافة	88	03	03
تربية الماشية والدواجن داخل النسيج الحضري	88	08	08
استعمال المياه القذرة الغير معالجة في	13	02	02

السقي	0		
حفر بئر بدون رخصة	32	/	/
قطع الأشجار دون رخصة مسبقة	37	01	01
المجموع		17	17

المصدر: الإحصائيات الخاصة بتدخلات بمصلحة الشرطة البيئية لولاية تلمسان إلى غاية شهر سبتمبر 2019

الإحصائيات أبانت عن وجود هوة كبير بين الواقع البيئي المتدهور الذي يعاني بسبب الجرائم المرتكبة في حقه والسلوكيات اللامسؤولة للأشخاص والمؤسسات،وبين تدخلات مصالح المؤسسات الردعية وتطبيق القانون.

بالإضافة لما سبق عرضه في هذه الدراسة من أرقام وإحصائيات حول الواقع البيئي في الجزائر،لا يزال بحوزتنا رقم آخر له من الدلالة ما يؤهله لنحكم من خلاله على مكانة البيئة من وجهة نظر القائمين على السلطة في البلاد ألا وهو "حجم الميزانية التي خصصتها الدولة لوزارة البيئة لسنة 2021 والتي قدرت ب 2.43 مليار دينار ميزانية ضعيفة خاصة إذا ما تم مقارنتها بقطاعات أخرى مثل الفنون والثقافة 15.24 مليار دينار،الشباب والرياضة 38.06 مليار دينار وغيرها"الجريدة الرسمية العدد 83[16]، وعلى الرغم من أن جميع القطاعات تخصص جزء من نفقاتها على الجانب البيئي إلا أن هذا الرقم يبقى بعيد عن ما يحتاجه الواقع البيئي.

المناقشة العامة:

عملية الضبط الاجتماعي فيما يخص الجانب البيئي بشقيها التوعوي والردعي لا تزال رهينة الشعارات والنظريات ولم ترقى بعد لتتحكم في سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات،وعجزت حتى عن بناء أنماط سلوكية إيجابية تكون صديقة للبيئة وتساهم في حمايتها والمحافظة عليه،فالسلوك الاجتماعي يتضمن جانبين أساسين:[17]

الجانب الانفعالي: فهو الحالة الانفعالية التي تصحب السلوك،فالميل إلى الموضوع والتحمس إليه والإقبال عليه يمثل محددات ومنشطات للسلوك،فالشعور بالارتياح أو عدم الارتياح حيال موضوع السلوك عامل مهم يؤثر في تدعيم السلوك أو كبحه.

الجانب الحركي: وهو الاستجابة الحركية والفعلية باتجاه المنبه أو موضوع السلوك.

وهذا ما يجعلنا ندرك أن التفاعل والاهتمام بموضوع البيئة عبر النقاشات اليومية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام الأخرى أو حتى الملتقيات والفعاليات البيئية المحلية منها والدولية لا يعني بالضرورة أن ينعكس إلى سلوك،حيث أبانت هذه الدراسة عن وجود هوة كبيرة بين تبني الفكرة وبين السعي إليها ولتحقيقها في الواقع،وهذا مرده أن الفرد يقوم بالاختيار بين العديد من المؤثرات والمنبهات التي يتلقها بصفة يومية ويستجيب لها على قدر درجة الأولوية بالنسبة له، وبالطريقة التي يعتقد أنها ستحقق له أكبر قدر من الإشباع.

من هنا تظهر العلاقة بين تبني القيم البيئية والسلوك المصاحب لها، إذ لا قيمة للقيم التي لا تتمثل في السلوك ولا يصح لنا أن نسميها قيما لأنها بفقدانها للسلوك تفقد مكونا جوهريا لا يمكن إهماله، وتبني قيمة معينة يتضمن ثلاث عمليات هي:[18]

أ. **عملية الاختيار**:وفيها يختار الفرد مجموعة من التصورات أو المعتقدات حول الأشياء والمواقف والمواضيع، وتبنى هذه العملية على أسس صحيحة مثل

*الحرية في الاختيار حيث أن القيم المفروضة على الإنسان بالإكراه سرعان ما تزول وتتلاشى.

*توفير البدائل إذ لا يتحقق مفهوم الاختيار إلا بتوفير البدائل حيث يقوم الفرد بمقارنة بين هذه البائل ويتبنى ما يناسبه بعد التفكير والتحليل.

ب. **عملية التقدير**: وفيها يقدر الفرد اختياراته وجدانيا وانفعاليا ويكون سعيدا بها ومحترما لها،ويشعر بأهميتها في تحقيق آماله وطموحاته وتتضمن هذه العملية مرحلتين أساسيتين هما :

*الاعتزاز بالقيمة وتثمينها واحترامها والتمسك بها.

*الإعلان عن القيمة وهو أن يظهر الفرد القيم التي يتبناها ويعتز بها للآخرين ويفتخر بها.

ج. **تمثل القيم في السلوك**: فلا تكون القيم إلا بوجود سلوك يمثلها ويعبر عنها، فالقيمة لابد أن تظهر في أفعال صاحبها وتحكم مناحي حياته المختلفة فيعرف بها وهذا من خلال:

*تمثل القيمة:فعندما تكون لدى الفرد قيمة معينة فإن ذلك يتطلب أن تظهر في كل بعد من أبعاد حياته اليومية وفي سلوكه،فهو قد يقرأ عنها، وقد يكون صدقات مع من يحملون تلك القيم،وقد يشارك في الهيئات التي تؤيد قيمه وتدافع عنها مثل (المنظمات والجمعيات البيئية)،وقد ينفق المال من أجل دعمها ونشرها، وحتى تكون القيمة حقيقية فإن ذلك يعني أن الحياة نفسها يجب أن تتأثر بها، أما ما ليس له فعل ووقع في الحياة العملية فليس من القيم في شيء.

*التكرار والثبات: عندما يمتلك الفرد قيمة ما فإن ذلك يعني أن تؤثر هذه القيمة في مواقف حياته المختلفة،وأن تتكرر وتثبت في مظاهر سلوكه المتعددة في أماكن وأوقات مختلفة ، فالسلوك الذي يظهر مرة واحدة ثم يختفي لا يمثل قيمة من القيم لأن القيم تتصف بالثبات كما أنها تؤطر تفاعلات الحياة الاجتماعية بإطار معين يصعب تغييره.فالفرد الذي يتكلم عن البيئة والمشاكل التي تعاني منها وضرورة حمايتها والمحافظة عليها،ولكنه لا يفعل أي شيء اتجاهها، فإنه مجرد متحدث له معرفة بالموضوع، فلا يصح لنا أن نصفه بأنه يتمثل هذه القيم، ولهذا يجب تنمية القيم النظرية لتصبح قيم فعلية من خلال تحفيز جميع فئات المجتمع ودفعهم إلى تبني نماذج وأنماط سلوكية تكون معبرة عن القيم البيئية.

خاتمة:

ختاما وعلى ضوء ما سبق نجد أن مكانة البيئة في مجتمعنا وعلى جميع المستويات لا زالت لم ترتقي لتصبح ضمن الأولويات فهي من المواضيع المهمشة التي يسلط عليها الضوء إلا في المناسبات فقط،ولا توجد نية حقيقية في سبيل تنميتها وحمايتها والمحافظة عليها،وهذا راجع لأسباب ثقافية وتربوية واجتماعية وأيضا مادية.

الاعتماد على منظومة القيم من خلال تعزيز ودعم القيم البيئية الايجابية وتفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في هذا الاتجاه تعتبر من الحلول المقترحة في عملية الضبط الاجتماعي للسلوك البيئي،إلا أنه ومن وجهة نظرنا فنحن نتفق مع الرأي والأصوات التي تدعو لتفعيل المنظومة القانونية الخاصة بالبيئة وتطبيق القانون بكل صرامة وحزم

على كل من يتسبب في ضرر للبيئة مهما كان نوعه(على غرار قانون المرور وأمن الطروقات) ،وبهذا نضمن على الأقل نوعين من الإيجابيات وهما :

أ. القضاء على الأنماط السلوكية السلبية والتي كانت تجرم في حق البيئة وتسبب لها أضرار جد معتبرة،وتردع كل من تسول له نفسه الاعتداء عليها أو على مكوناتها.

ب. الاستفادة من العائدات المتحصل عليها عن طريق الغرامات المالية المفروضة على المخالفين،واستثمارها من أجل تنمية جميع مكونات البيئة والعمل على حمايتها والمحافظة عليها،وبهذا نتجاوز العائق المادي ومنه نجنب ميزانية الدولة الأعباء الخاصة بالبيئة ومتطلباتها.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أننا تطرقنا لموضوع البيئة في هذه الدراسة وإلى مكانتها على المستوى المحلي،لأن معالجة نفس الموضوع على المستوى العالمي سيأخذ منحى آخر وستتغير حتما طريقة طرحه والتعرض له.

الهوامش:

[1] خيرالدين علي عويس،عصام الهلالي، علم الاجتماع الرياضي، دار الفكر العربي القاهرة مصر، 2005، ص138.

[2] نبيل رحال، الضبط الاجتماعي ودوره في مكافحة الجريمة، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 56، 2019، ص315.

[3] عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن، 1999، ص201.

[4] محمد كمال، التربية البيئية من أجل بيئة أفضل، المركز القومي لبحوث التربية والتنمية مصر، 2004، ص304.

[5] رشا أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان من منظور اجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية مصر،ط1، 2007، ص88.

[6] أحمد علي حبيب، علم النفس الاجتماعي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع مصر، ط1، 2005، ص95.

[7] محمد جمال الفار، معجم المصطلحات الإعلامية، دار أسامة لنشر و التوزيع عمان الأردن، 2014، ص07.

[8] أحمد علي حبيب، نفس الرجع السابق، ص46

[9] نوار بورزق، دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي، جامعة قسنطينة، 2008/2009، ص80.

[10] تريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر، 2011، ص60.

[11] عبد العالي رزاقي، الخبر في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 2004، ص107.

[12] بن كعبة محمد،مسعودي أحمد، سوسيولوجيا القيم قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي، مجلة الرواق، غليزان الجزائر، المجلد 04 العدد 01، 2018، ص184.

[13] ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن، ط3 2003، ص38.

[14] إيمان حسينات، تاريخ النشر 2015/01/17، تاريخ الإطلاع 2021/02/22 :
http://research1504.blogspot.com/2015/01/blog-post_17.html

[15] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2007،ص152..190.

[16] الجريدة الرسمية العدد 83 ، تاريخ النشر 2020/12/31، تاريخ الاطلاع 2021/02/22، :https://www.joradp.dz
https://www.joradp.dz/FTP/JO-pc/2020/A2020083.pdf?znjo=83

[17] علي أحمد عساف، سلوك الإنسان الاجتماعي، مطبعة العاصمة الجزائر، 2002، ص21.

[18] ماجد زكي الجلاد، مرجع سابق، ص33-34